

معياري الإبلاغ المشترك (CRS) - الاسئلة الأكثر شيوعاً 2017 - العملاء غير الأفراد

1. ما المقصود بمعياري الإبلاغ المشترك ؟

تم وضع متطلبات جديدة على المؤسسات المالية العاملة في الدول المشاركة بمعياري الإبلاغ المشترك للتعرف على العملاء وإرسال التقارير عنهم وذلك للمساعدة في محاربة التهرب الضريبي وحماية نزاهة الانظمة الضريبية. للحصول على القائمة الكاملة للدول المشاركة يرجى زيارة [الموقع الإلكتروني](#) لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

2. ما الذي يجب الإبلاغ عنه ؟

يهدف معيار الإبلاغ المشترك الى تحديد بلد الإقامة لأغراض الضريبة الخاص بالعملاء. يجب على المؤسسات المالية تحديد العملاء الذين يتم تصنيفهم على اساس انهم مقيمون لأغراض الضريبة خارج البلد الذي يمتلكون فيها حساباتهم ومنتجاتهم المالية والقيام بالإبلاغ عن معلومات معينة الى سلطة الضرائب المحلية. ستقوم سلطة الضرائب المحلية بمشاركة هذه المعلومات مع سلطات الضرائب في الدول التي تقيم فيها لأغراض الضريبة كما تقتضي الحاجة.

3. ماهو الغرض من السؤال عن بلد الإقامة لأغراض الضريبة الخاص بي ؟

وفقاً لمعياري الإبلاغ المشترك، يجب على المؤسسات المالية مثل شركة الإمارات دبي الوطني للأوراق المالية جمع معلومات محددة تتعلق ببلد الإقامة لأغراض الضريبة الخاص بعملائها وإرسال التقارير اللازمة عنهم.

في حال قيامك بفتح حساب تداول جديد لدينا أو الإستثمار في أي من المنتجات المالية الجديدة لدينا أو في حال قمنا بملاحظة أي تغيير في بيانات عملائنا بشكل أو بآخر وجب علينا التحقق من بعض التفاصيل التي تخص عملائنا. تسمى هذه العملية "بالإقرار الذاتي" حيث يتوجب علينا الحصول على هذه المعلومات بموجب معيار الإبلاغ المشترك.

4. كيف يتم تحديد بلد الإقامة لأغراض الضريبة الخاص بي/ بنا ؟

بالنسبة للعملاء غير الأفراد، بلد الإقامة لأغراض الضريبة هو بلد إقامة العميل والذي يتطلب منه دفع ضرائب دخل او وجب عليه تقديم اقرار ضريبي للسلطات الضريبية المحلية. يرجى التواصل مع مستشار قانوني/ضريبي متخصص أو مراجعة الموقع الإلكتروني لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للمزيد من المعلومات حول كيفية تحديد [بلد الإقامة لأغراض الضريبة](#) الخاص بك لأنه من غير المسموح لشركة الإمارات دبي الوطني للأوراق المالية تقديم أي إستشارات ضريبية.

5. ما هو المطلوب من العملاء غير الأفراد ؟

يشار الى الحسابات المفتوحة بأسماء غير فردية مثل الشركات او فروع الشركات الأجنبية او شركات الشراكة او صندوق بحسابات الكيانات او الشركات. سوف يطلب منك تزويدنا ببلد الإقامة لأغراض الضريبة الخاص بهذه الكيانات او الشركات وفي بعض الحالات سوف يتم طلب تفاصيل الأفراد المساهمين او المدراء او المسؤولين او المستفيدين الحقيقيين من هذه الكيانات.

بالنسبة للعملاء الأفراد، بلد الإقامة لأغراض الضريبة هو بلد إقامة العميل والذي يتطلب منه دفع ضرائب دخل او وجب عليه تقديم اقرار ضريبي للسلطات الضريبية المحلية. يمكن تحديد ذلك عن طريق تحديد مكان عمل وعيش الفرد. بالرغم من ذلك فإنه توجد عوامل اخرى قد تؤثر على بلد الإقامة لأغراض الضريبة وذلك بناءً على قواعد وقوانين الإقامة الضريبية لكل دولة.

6. ما هو عدد المرات التي من الواجب بها تقديم معلومات معيار الإبلاغ المشترك ؟

عادةً ما تقدم المعلومات لمرة واحدة حيث يجب تقديم نموذج محدث في حال حدوث اي تغيير في معلومات العميل ودولة الإقامة لأغراض الضريبة الخاصة به. يتوجب على العملاء تحديث بياناتهم لدى الشركة . وستقوم شركة الإمارات دبي الوطني للأوراق المالية بطلب تحديث على معلومات العملاء عند الحاجة لذلك.

7. هل ستقوم شركة الإمارات دبي الوطني للأوراق المالية بإرسال بياناتي لأطراف اخرى ؟

شركة الإمارات دبي الوطني للأوراق المالية ملزمة بمشاركة البيانات مع سلطات الضرائب المحلية (او ما يعادلها) والتي ستقوم بدورها بمشاركة تلك البيانات مع سلطات الضرائب الاخرى في البلدان الأخرى والتي يعتبر العميل مقيماً لأغراض الضرائب فيها.

8. ما هي البيانات التي ستقوم بها شركة الإمارات دبي الوطني للأوراق المالية بإبلاغها لسلطات الضرائب المحلية ؟

وفقاً لمتطلبات معيار الإبلاغ المشترك، يجب الإبلاغ عن البيانات التالية:

- الاسم
- العنوان
- بلد الإقامة لأغراض الضريبة
- رقم/ارقام التعريف الضريبي
- اسم المؤسسة المالية المبلغة
- رقم الحساب
- رصيد الحساب
- المبلغ الاجمالي المدفوع للحساب خلال السنة (الفائدة، الارباح، أي دخل آخر)
- اجمالي العائدات المدفوعة او المودعة في الحساب

من الممكن ان تشمل المعلومات التي يجب ان يتم التبليغ عنها ايضاً بخصوص حسابات الأفراد والاشخاص المسؤولين:

- تاريخ الميلاد
- مكان الميلاد

9. هل ستقوم شركة الإمارات دبي الوطني للأوراق المالية بحماية بياناتنا ؟

تخضع شركة الإمارات دبي الوطني للأوراق المالية لمتطلبات السرية وحماية البيانات على النحو المبين في القانون المحلي ووفقاً للمتطلبات القانونية حيث يتم تبادل البيانات مع سلطات الضرائب في البلد المعني فقط.

10. لقد قمت بالفعل بالموافقة على مشاركة بياناتي بموجب قانون الامتثال الضريبي الأمريكي (فاتكا)، ما هي ضرورة القيام بذلك مرة أخرى ؟

حتى وان قمت بالفعل بتقديم معلومات بموجب قانون فاتكا فإنه من الممكن ان يطلب منك تقديم معلومات إضافية بموجب معيار الإبلاغ المشترك حيث أن قانون الامتثال الضريبي الأمريكي يتعلق بالعملاء الأمريكيين فقط بينما يستهدف معيار الإبلاغ المشترك المقيمين لأغراض الضريبة في بلد أو أكثر من البلدان المشاركة.

11. أين بإمكانني الحصول على معلومات واستشارات إضافية ؟

للمزيد من المعلومات حول دولة الإقامة لأغراض الضريبة الخاصة بك، يرجى الإطلاع على القواعد التي تحكم دولة الإقامة لأغراض الضريبة والتي تم نشرها من قبل سلطات الضرائب المحلية لكل دولة. كما وأنه بإمكانك أيضاً الحصول على المزيد من المعلومات من خلال زيارة موقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

12. ماذا سيحدث في حال عدم تقديمي للمعلومات المطلوبة ؟

بالنسبة لعملاء الشركة الجدد: يعتبر معيار الإبلاغ المشترك أحد المتطلبات الإلزامية لإجراءات فتح الحسابات لدينا. في حال عدم رغبتك في تقديم المعلومات المطلوبة لن نتمكن من تلبية طلبك باستخدام خدمات التداول الخاصة بشركة الإمارات دبي الوطني للأوراق المالية ويشمل ذلك عمليات التداول في جميع الأسواق المالية.

13. في حال كان الحساب يدار عن طريق شخص يحمل وكالة قانونية أو مفوض بالتوقيع على الحساب، فهل يحق لهم تقديم نموذج الاقرار الذاتي الخاص بمعيار الإبلاغ المشترك نيابةً عن الشركة أو الشخص المسؤول ؟ وهل سيكون حامل الوكالة القانونية او المفوض بالتوقيع خاضعين للإبلاغ وفق معيار الإبلاغ المشترك ؟

بإمكان حامل الوكالة القانونية أو المفوض بالتوقيع على الحساب تقديم نموذج الاقرار الذاتي بالنيابة عن صاحب الحساب او الشخص المسؤول ويخضع حامل الوكالة القانونية لتقديم الوثائق والإبلاغ فقط في حال كان يملك حساب منفصل لدى شركة الإمارات دبي الوطني للأوراق المالية وكان مقيماً لأغراض الضريبة في واحدة أو أكثر من الدول المشاركة.

14. هل يؤثر تغيير حالة الإقامة على الإبلاغ (مثال: أن يصبح شخص غير مقيماً مقيماً أو إلغاء إقامة شخص مقيم) ؟

نعم. حيث ورد بشكل واضح في نموذج الاقرار الذاتي بأن العميل ملزم بإخطار شركة الإمارات دبي الوطني للأوراق المالية بأي تغيير قد يطرأ على حالة دولة الإقامة لأغراض الضريبة الخاصة به أو أي معلومات أخرى تم تقديمها من خلال نموذج الاقرار الذاتي خلال 30 يوماً من تاريخ التغيير وتقديم نموذج اقرار ذاتي مُحدَّث خلال 90 يوماً من تاريخ التغيير.